On Research Center for Scientific Research and Consultations

مركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات

أثر الحرب التجارية الأمريكية على الأداء التجاري لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء
دراسة تحليلية في ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية

الباحث / محمد حسن خضيري أحمد

سلسلة تقارير استراتيجية

نوفمبر ٢٠٢٥

الناشر
مركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات
القاهرة – جمهورية مصر العربية
حقوق النشر والطبع محفوظة
On Research Center for Scientific Research and Consultations
Cairo, Arab Republic of Egypt
Copyright © All rights reserved
Web: https://onresearch.org/
Email : info@onresearch.org

نوفمبر ٢٠٢٥

تقارير استراتيجية
مركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات

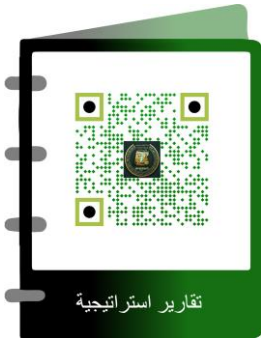

أثر الحرب التجارية الأمريكية على الأداء التجاري لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء: دراسة تحليلية في ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية

إعداد

محمد حسن خضيري أحمد

باحث دكتوراة متخصص بالشئون الإفريقية

كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية

تدقيق لغوى : أ- أحمد شعبان

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
ملخص	٥
مقدمة	٧
المحور الأول: السياسات التجارية الأمريكية في ظل نشأة منظمة التجارة العالمية	٨
١- نشأة منظمة التجارة العالمية	٨
١/١ اتفاقية الجات وجولاتها السبع قبل جولة أورجواي	٩
١/ ٢ جولة أورجواي وأهم النتائج المترتبة عليها	١٠
١/٢/ ١/ اتفاق الزراعة والذي يُعد محورًا مركزيًا لأثره على الدول الأفريقية	١١
١/٣- السياسات التجارية الأمريكية	١٣
١/ ٣/١- الأمن القومي كذريعة حمائية	١٤
١/٣/٢-العقوبات الاقتصادية الأحادية	١٤
١/٣/٣ الانسحاب من الاتفاقيات متعددة الأطراف	١٤
المحور الثاني: الآثار المباشرة على الاقتصادات الإفريقية	١٥
١- تراجع الصادرات الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية	١٥
- إضطرابات سلاسل التوريد العالمية	١٧
٣-تدهور الاستثمارات الأجنبية المباشرة	١٨
٤- تأثيرات على القطاعات الحيوية	١٨
المحور الثالث: تداعيات الحرب التجارية على التكامل الأفريقي	٢٧
١-تحديات أمام منطقة التجارة الحرة القارية (AFCFTA)	٢٧
٢-تأثير العقوبات على التكتلات الإقليمية	٢٩
٣- إضعاف القدرة التفاوضية الجماعية	٢٩
٤-فرص التكيف الاستيراتيجي	٣٠
المحور الرابع: مصفوفة SWOT Analysis لأثر الحرب التجارية الأمريكية على بلدان إفريقيا جنوب الصحراء	٣٠
خاتمة	٣٥
النتائج	٣٦
التوصيات	٣٦
قائمة المراجع	٣٧

ملخص:

يتناول هذا البحث الحرب التجارية الأمريكية وتأثيرها على الأداء التجاري للدول الإفريقية من منظور قواعد منظمة التجارة العالمية، إذ يوضح كيف أنّ السياسات الأمريكية الأحادية مثل فرض القيود التعريفية والعقوبات تتعارض مع مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف، مما يؤدي إلى تآكل مكاسب الدول الإفريقية من تحرير التجارة الدولية، ويرصد البحث الآثار المباشرة لهذه السياسات على القطاعات الحيوية في إفريقيا مثل الزراعة والمنسوجات، إضافة إلى انعكاساتها على الاستثمارات الأجنبية وسلاسل التوريد. كما يناقش البحث تأثير هذه الحرب التجارية على مسارات التكامل الإقليمي الإفريقي، لاسيّما منطقة التجارة الحرة القاريّة (AfCFTA) ، موضحًا أهمية تبنّي الدول الإفريقية لرؤى استراتيجية تعزز من استقلالها الاقتصادي وقدرتها التفاوضية في النظام الدولي، وبتطبيق المنهج الوصفي التحليلي بدراسة الحالة الوصفية والمسح الشبكي لمختلف الأبحاث والدراسات والتقارير التي أعدّتها منظمات دولية مختصة، وأيضًا باستخدام أداة مصفوفة التحليل الراعي لتحديد نقاط الضعف والقوة والفرص والتهديدات SWOT Analysis توصّل التقرير إلى نتائج أهمها: استمرار اعتماد صادرات إفريقيا جنوب الصحراء على السلع الأولية بما يزيد هشاشتها أمام الصدمات التجارية الأمريكية، كما أشارت الدراسة أنّ ضعف التنسيق التجاري الإقليمي فاقم التأثيرات السلبية للحرب التجارية الأمريكية على اقتصاد المنطقة.

الكلمات المفتاحية:

الحرب التجارية الأمريكية – منظمة التجارة العالمية – الدول الإفريقية – العقوبات الاقتصادية – القيود التعريفية.

Abstract:

This research examines the American trade war and its impact on the trade performance of African countries from the perspective of World Trade Organization (WTO) rules. It demonstrates how unilateral American policies, such as the imposition of tariffs and sanctions, conflict with the principles of the multilateral trading system, leading to the erosion of gains

African countries have made from international trade liberalization. The study monitors the direct effects of these policies on vital sectors in Africa, such as agriculture and textiles, in addition to their repercussions on foreign investments and supply chains.

Furthermore, the research discusses the impact of this trade war on African regional integration pathways, particularly the African Continental Free Trade Area (AfCFTA), highlighting the importance of African countries adopting strategic visions that enhance their economic independence and negotiating capacity within the international system.

By applying the analytical descriptive method through a case study and a network survey of various research papers, studies, and reports prepared by specialized international organizations, and also by using the SWOT analysis tool to identify weaknesses, strengths, opportunities, and threats, the report reached key findings. The most important of these is the continued dependence of Sub-Saharan African exports on primary commodities, which increases their vulnerability to American trade shocks. The study also indicated that weak regional trade coordination has exacerbated the negative impacts of the American trade war on the region's economy.

Keywords:

American Trade War – World Trade Organization – African Countries – Economic Sanctions – Tariff Restrictions.

مقدمة:

لقد شهدت العلاقات التجارية الدولية تحولات جذرية في العقود الأخيرة، مع تصاعد حدة التوترات بين القوى الاقتصادية الكبرى على مستوى العالم، لا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية التي تَبنت سياسات حمائية أثّرت على النظام التجاري متعدد الأطراف[1]. وفي هذا السياق تأتي الحرب التجارية الأمريكية كأحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي بشكلٍ عام والنامية بشكلٍ خاص، ونخص بالذكر قارة إفريقيا التي تعتمد بشكلٍ كبير على التبادل التجاري مع الخارج، ومن أهم الشركاء التجاريين لها هي الولايات المتحدة الأمريكية[2]. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثيرات الحرب التجارية الأمريكية على الأداء التجاري للدول الإفريقية، مع التركيز على مدى توافق هذه السياسات مع قواعد منظمة التجارة العالمية World Trade (WTO) Organization.

يسعى التقرير لكشف فرضية مفادها أنّ السياسات التجارية الأمريكية مثل فرض القيود التعريفية والتعريفات الجمركية والعقوبات الأحادية تتعارض مع مبادئ التجارة الحرة التي تدافع عنها منظمة التجارة العالمية، ممّا يؤدي إلى تفاقم التحديات الاقتصادية في إفريقيا، ويُضعف جهود التكامل الإقليمي من خلال رصد وتحليل ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً: السياسات التجارية الأمريكية في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية.

ثانياً: الآثار المباشرة للسياسات التجارية على الاقتصاد الإفريقي.

ثالثاً: تداعيات الحرب التجارية على التكامل الإقليمي الإفريقي.

---

[1] UNCTAD Economic Development in Africa Report 2022: **Rethinking the Foundations of Export Diversification in Africa** ,(Geneva, Switzerland, United Nations Conference on Trade and Development, 2022), P22 available at: htttps://unctad.org/publication/economic-development-africa-report-2022 .

[2] WTO, Trade Policy Review: (Geneva, Switzerland, World Trade Organization)available2021)at: https://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/tp509_e.htm

رابعاً: مصـــفوفة SWOT لأثر الحرب التجارية الأمريكية على الأداء التجاري لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

المحور الأول: السياسات التجارية الأمريكية في ظل نشأة منظمة التجارة العالمية:

مع تأسيس منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ شـهدت السـياسـات التجارية الأمريكية تحولًا كبيرًا، مع التركيز على تعزيز التجارة الحرة والالتزام بالقواعد الدولية. ولعبت الولايات المتحدة دورًا محوريًا في تشـكيل هذه السـياسـات، حيث سـعت لتعزيز نفوذها الاقتصـادي مع الالتزام بمعايير التجارة العادلة التي وضـــعتها المنظمة، وكانت هذه الفترة حاســمة في تحديد مســارات التجارة العالمية والأمريكية في العقود التالية، ويتضح ذلك في الفقرات التالية من التقرير.

١- نشـــأة منظمة التجارة العالمية: أنشـــئت منظمة التجارة العالمية في يناير عام ١٩٩٥م بموجب الوثيقة الختامية لمؤتمر مراكش التي وقّعها أعضـاء اتفاقية الجات في أبريل١٩٩٤ عقب مفاوضات جولة أوروجواي لتحرير التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية، وهي الامتداد القانوني والوريث الشرعي لاتفاقية الجات، حيث شـهدت البيئة الاقتصـادية العالمية تحولًا جوهريًا مع نشأة منظمة التجارة العالمية، التي تمثل الإطار المؤســسـي الحاكم للمفاوضـات التجارية ,WTO) World Trade Organization) متعددة الأطراف وتنظيم العلاقات التجارية الدولية. إلّا أنّ ظهور المنظمة لم يشـكّل المحاولة التأسـيسـية الأولى في هذا المجال، إذ سـبقته الاتفاقية العامة للتعريفـات الجمركيـة والتجـارة، General Agreement on Tariffs and Trade ((GATT)،التي أُطلقت عام ١٩٤٧ كاتفاقية دولية تهدف إلى تنظيم الســياســات التجارية بين الدول الأعضاء، حيث شكلت الاتفاقية نواة مؤسسية لتعزيز التحرير التجاري عبر خفض الحواجز الجمركية وإرسـاء قواعد تفاوضـية متعددة الأطراف، ممّا أسـهم في تحقيق تقدّم ملحوظ في تحرير التبادلات التجارية العالمية قبل تحولها إلى منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، وفي إطار اتفاقيات مراكش مثلت تجارة الجات المرحلة التمهيدية للتكامل المؤسـسـي الذي تجسّـد لاحقاً في WTO منظمة التجارة العالمية، مع الحفاظ على اسـتمرارية المبادئ التفاوضـية والإطار القانوني الذي وضعته.

كما يُشـــار إلى أنّ الجات اعتمدت آلية اتفاق مؤقتة (Provisional Protocol) لتنفيذ التخفيضـات الجمركية، بينما تمتعت منظمة التجارة العالمية WTO بهيكل دائم يشـمل آليات فض النزاعات ومراجعة السـياسـات التجارية، مما يعكس تطوراً نوعياً في الحوكمة التجارية العالمية[٣]، ولتنظيم التجارة الدولية عبر مبادئ أساسية مثل:

- مبدأ المعاملة الوطنية عدم التميز.
- ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN) Most Favoured Nation .
- ومبدأ الشفافية في السياسات التجارية كتخفيض القيود التعريفية تدريجيًا.

ويعتبر مبدأ الدولة الأولى بالرعاية هو الدعامة الأسـاسـية والعمود الفقري لفلسـفة تحرير التجارة الدولية.

١/١ اتفاقية الجات وجولاتها السبع قبل جولة أورجواي:

في أعقاب تأسـيس كلٍّ من **البنك الدولي وصـندوق النقد الدولي** في عام **١٩٤٤م**، طرحت الحكومة الأمريكية مبادرةً لبدء مفاوضـات دولية تهدف إلى إزالة القيود التجارية، بغرض **تحرير التجارة الدولية** وتعزيز انسـياب السـلع والخدمات بين الدول. وقد تبنّى **المجلس الاقتصـادي والاجتماعي للأمم المتحدة** هذا المقترح، وأوصى بعقد **مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف.**

وقد عقد هذا المؤتمر بدايةً في **لندن عام ١٩٤٦م**، ثم انتقلت جلساته إلى **جنيف عام ١٩٤٧م**، واختتم أعماله في **هافانا عام ١٩٤٨** ، وقد أسفر الاجتماع الختامي عن وثيقة تُعرف **بـميثاق هافانا** أو **ميثاق التجارة الدولية**، الذي مثّل آنذاك محاولة طموحة لإنشـاء منظمة دولية دائمة للتجارة. وبموازاة ذلك وُقعت اتفاقية متعددة الأطراف بشـأن تحرير التجارة عُرفت باسـم **:الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية وتجارة الجات.GATT**

[٣] سماح المرسى، أثر تطبيق اتفاقات الجات على أداء القطاع الزراعي في إفريقيا، **مجلة متابعات أفريقية** (السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد ١٣ مايو ٢٠٢٢م). ص ٢١

وفيما يخص جولات الجات السبع قبل جولة أورجواي، شهدت اتفاقية الجات منذ توقيعها سبع جولات تفاوضية رئيسية بين عامي **١٩٤٧و١٩٧٩م**، سبقت جولة أوروجواي الشهيرة، وقد ركزت **الجولات الخمس الأولى** على **تخفيض القيود التعريفية على السلع الصناعية** بين الدول الأعضاء، دون التطرق إلى **القيود غير الجمركية** أو الجوانب التنظيمية الأخرى المرتبطة بالتجارة.

ورغم الأهمية النسبية لهذه الجولات في **توسيع تحرير التجارة الصناعية**، إلّا أنها لم تمس قطاعات أساسية مثل الزراعة والخدمات والملكية الفكرية، والتي استمرت تحت سيطرة سياسات وطنية محمية، وعليه ظلت المعالجة الجزئية لأوجه النظام التجاري الدولي سائدة إلى أن جاءت **جولة أوروجواي**، لتشكل تحولًا جذريًا في بنية التفاوض التجاري متعدد الأطراف.[٤]

١/ ٢ جولة أورجواي وأهم النتائج المترتبة عليها:

انطلقت **جولة أوروجواي** وهي الجولة الثامنة في إطار اتفاقية الجات في **سبتمبر ١٩٨٦م**، واستمرت **سبع سنوات ونصف**، لتُختتم في عام **١٩٩٤م** بتوقيع **اتفاقية مراكش**، وتمتاز هذه الجولة بكونها **الأطول زمنًا والأكثر شمولًا**، حيث توسعت نطاقًا وتأثيرًا مقارنة بجميع الجولات السابقة، واستهدفت لأول مرة مجالات غير تقليدية في التجارة، لتُرسّخ إطارًا قانونيًا أوسع لتنظيم **العلاقات التجارية متعددة الأطراف**.

وقد تمخّضت الجولة عن نتائج هيكلية، كان أبرزها **اتفاقية مراكش** التي أسست **منظمة التجارة العالمية**، والتي أصبحت منذ ذلك الحين المرجعية الدولية الأولى في إدارة النظام التجاري العالمي، كما وشملت المخرجات الرئيسية لجولة أوروجواي ما يلي:

- **اتفاقية مراكش** لإنشاء منظمة التجارة العالمية.
- **اتفاق الزراعة**، والذي يُعد محورًا مركزيًا نظرًا لأثره على الدول النامية.
- **اتفاق المنسوجات والملابس**، الذي أنهى نظام الحصص.

[٤] سماح المرسى، أثر تطبيق اتفاقات الجات على أداء القطاع الزراعي في إفريقيا ، **مرجع سابق** ، . ص ٢٣

- **اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة.(TRIMS)**
- **الاتفاق العام للتجارة في الخدمات.(GATS)**
- **اتفاقية الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.(TRIPS)**

تمثل هذه النتائج طفرة في **تدويل قواعد التجارة**، حيث انتقل النظام من مجرد تخفيض للتعريفات إلى **تنظيم شامل للبنية المؤسسية والقانونية** للتجارة العالمية، ممّا جعل جولة أوروجواي لحظة فاصلة في تاريخ العلاقات التجارية الدولية، ونخصّ بالذكر الاتفاق الزراعي كما يلي .

١/٢/ ١/ اتفاق الزراعة والذي يُعد محورًا مركزيًا لأثره على الدول الأفريقية:

في إطار اتفاقية الجات ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول : تسهيل النفاذ إلى الأسواق من خلال تحويل القيود غير الجمركية إلى تعريفات.

المحور الثاني: تخفيض القيود التعريفية تدريجيًا، والالتزام بربط كامل للتعريفات الزراعية، كما شمل الاتفاق تحديد حد أدنى وجاري للنفاذ للأسواق، وفي المحور الثاني تم الاتفاق على **خفض الدعم المحلي للمزارعين** بنسبة ٢٠٪ للدول المتقدمة و١٣.٣٪ للنامية خلال مدة زمنية متفاوتة، مع إعفاء الدول الأقل نمواً.

المحور الثالث : بـــخفض دعم الصادرات الزراعية من حيث القيمة والكمية بنسبة تصل إلى ٣٦٪ و٢١٪ للدول المتقدمة، و٢٤٪ و١٤٪ للدول النامية، دون التزامات على الدول الأقل نمواً.

لقد أدى تحرير التجارة الزراعية إلى استمرار ارتفاع الحواجز أمام صادرات إفريقيا، حيث فرضت **الولايات المتحدة تعريفات جمركية بنسبة ١٢ %**على الواردات الزراعية من الدول النامية، في مقابل ٥٪ فقط على السلع الصناعية، مع تصاعد التعريفات على المنتجات المصنعة كالكاكاو والشوكولاتة.

ووفقاً لمنظمة التجارة العالمية، فإن أعلى حد للتعريفات الجمركية على الواردات الزراعية في الدول المتقدمة يبلغ مستوى عالياً جداً يصل إلى ٣٥٠% بالنسبة للتبغ، ٢٧٧ % للشوكولاتة

١٧١٪ للبذور الزيتية. وتوجه الصادرات من الدول الأفريقية أيضاً تصاعداً في القيود التعريفية والتعريفات الجمركية، حيث تفرض تعريفات أعلى على السلع المصدرة في مراحل أكثر تقدماً من التصنيع، ومن أشهر الأمثلة على ذلك تحول قرون الكاكاو إلى شوكولاتة. ويتضح تصاعد التعريفات بصورة خاصة في القطاعات السلعية مثل(اللحوم، السكر، الفاكهة، البن، والكاكاو) وهي قطاعات لها أهميتها بالنسبة لكثير من الدول الأفريقية الأشد فقراً.

كما تواصل الدعم الزراعي المرتفع في الدول المتقدمة، إذ بلغ إجمالي الدعم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Economic Co-operation and Development OECD نحو ٢٢٧.٩**مليار دولار عام ٢٠٠١، و٢٢٩.٩ مليار عام ٢٠٠٢، و٢٥٧.٢ مليار في ٢٠٠٣**، وشمل دعمًا كثيفًا للقطن من الولايات المتحدة مما أضر صادرات أفريقيا الغربية. كما فشلت التزامات اتفاق مراكش في حماية الدول المستوردة الصافية للغذاء، وفاقمت الأزمات الغذائية العالمية، إذ بلغت فاتورة واردات الأغذية للدول ذات الدخل المنخفض ١٧٠ **مليار دولار في ٢٠٠٨**. أخيرًا ورغم تحرير التجارة، تراجعت حصة إفريقيا في الصادرات الزراعية العالمية إلى ٥٪، مقابل ١٥٪ **لأمريكا اللاتينية وآسيا**، ما يعكس ضعف المكاسب الإفريقية من منظومة التجارة العالمية.

وبعد أكثر من ربع قرن على تأسيس منظمة التجارة العالمية وتطبيق اتفاق الزراعة، يُنظر إلى تحرير التجارة كأداة لفرض هيمنة اقتصادية جديدة على دول الدول الإفريقية وخاصةً جنوب الصحراء، عبر ضغوط من القوى الكبرى والمؤسسات المالية الدولية باستخدام "العصا والجزرة"، فقد جرت مفاوضات غير شفافة استُبعدت منها الدول النامية، ممّا أدّى إلى تحرير غير متكافئ يخدم مصالح الدول المتقدمة، وبعد إدراك الدول النامية لهذا الخلل، بدأت منذ عام ٢٠٠٠ في تعطيل بعض المفاوضات، بينما اتجهت القوى الكبرى نحو اتفاقات إقليمية بديلة، وفي ظل هذه التحديات يُعوَّل على القيادة الإفريقية في المنظمة الدفاع عن مصالح القارة وتوحيد الموقف التفاوضي.

٣/١- السياسات التجارية الأمريكية:

تُكرّس منظمة التجارة العالمية منذ تأسيسها عام ١٩٩٥، منظومة قانونية ترتكز على مبادئ رئيسية مثل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN) ، مبدأ المعاملة الوطنية والشفافية في السياسات التجارية، إلى جانب الدفع باتجاه تحرير الأسواق تدريجيًا[٥]، غير أنّ الولايات المتحدة الأمريكية رغم كونها عضوًا مؤسسًا اعتمدت على سياسات تخالف هذه المبادئ لتحقيق مصالحها، أبرزها فرض رسوم جمركية استثنائية استنادًا إلى المادة ٢٣٢ من قانون التوسّع التجاري لعام ١٩٦٢، بذريعة الأمن القومي، وشمل ذلك واردات الصلب والألومنيوم عام ٢٠١٨، التي أثرت على دول إفريقية مثل جنوب إفريقيا [٦] ، ولا تمارس الولايات المتحدة الأمريكية السياسة التجارية وأدواتها القيود التعريفية والغير تعريفية فقط، بل أيضًا تمارس الولايات المتحدة حرب تجارية اقتصادية بكافه ادوات السياسية التجارية، وهنا يجب التفرقة بين أدوات السياسة التجارية.

القيود التعريفية: يقصد بها التعرفة الجمركية التي تفرض على الواردات أو الصادرات بمناسبة عبور السلع الحدود الدولية، وقد تكون التعرفة قيمية أو نوعية حسب طرق حسابها كنسبة مئوية من قيمة السلعة، أو تفرض كمبلغ على كل وحدة من وحدات السلعة محل التعرفة فتكون تعرفة نوعية.

القيود غير التعريفية: تنوعت صور القيود غير التعريفية حيث كانت في البداية تشمل القيود الكمية والحصص وتراخيص الاستيراد، مع ظهور صور جديدة مثل الدعم والإغراق والضبط الاختياري للصادرات وقواعد المنشأ والقيود الفنية على التجارة، ويشار لتلك الصور من القيود بالقيود الغير التعريفية. وهنا يتضح السياسة المستخدمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وتتمثل في:

[5] UNCTAD Trade and Development Report: Power, Platforms and the Free Trade Delusion, Available at: https://unctad.org/publication/trade-and-development-report-2018

[6] WTO Market Access for Products and Tariff Escalation in Africa 2019.

١/ ١/٣-الأمن القومي كذريعة حمائية :

لقد أشار تقرير الأمم المتحدة –الأونكتاد لعام ٢٠٢٣ إلى تكرار استخدام الإدارة الأمريكية لمادة الأمن القومي، وهو ما أثار مخاوف من توظيف سياسي للمبادئ القانونية للتجارة الدولية [٧]، ففي ٢٠١٩، قدمت كل من الهند وجنوب أفريقيا شكاوى إلى جهاز تسوية المنازعات التابع للمنظمة، معتبرين الرسوم المفروضة انتهاكًا لمبدأ MFN الدولة الأولى بالرعاية، وأكّدت هيئة الاستئناف عام ٢٠٢٢ أن تذرع الدول بالأمن القومي يجب ألّا يكون وسيلة لإضفاء الشرعية على التدابير الحمائية[٨] .

١/٣/٢-العقوبات الاقتصادية الأحادية:

تعمدت الولايات المتحدة فرض عقوبات على عدد من الدول الإفريقية مثل السودان وجنوب السودان، دون تفويض من مجلس الأمن، وهو ما يشير له تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٣ كانتهاكًا للمادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تشترط موافقة جماعية على العقوبات[٩]. وتؤدي هذه الإجراءات إلى حرمان الدول من فرص التمويل والتجارة والنفاذ إلى الأسواق العالمية.

١/٣/٣ الانسحاب من الاتفاقيات متعددة الأطراف:

لقد اتخذت واشنطن قرارات أحادية مثل الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ، ومن شراكة التجارة عبر المحيط الهادئ(TPP) ، مما زعزع ثقة العديد من الدول النامية في الالتزامات الأمريكية تجاه النظام الدولي متعدد الأطراف، ودفع بعض الدول الإفريقية لإعادة التفكير في تبعيتها التجارية للأسواق الغربية[١٠].

---

[7] Trade and Development Report: Power, Platforms and the Free Trade Delusion, Available at: https://unctad.org/publication/trade-and-development-report-2018

[8] Idem.

[9] United Nations Economic Commission for Africa. (2024). Regional Integration Report 2024. (Addis Ababa, Ethiopia, United Nations Economic Commission for Africa, 2024) p13.

[١٠] اتحاد الأفريقي تقييم أداء AfCFTA منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الاتحاد الإفريقي٢٠٢٣

ومؤخرًا قامت برفع القيود التعريفية الجمركية على دول العالم وخاصةً الصين، برسوم وصلت إلى ١٤٥ % وكأداة من أدوات السياسة التجارية وهو ما يتنافى مع منظمة التجارة العالمية والذي أنشئت لحرية التجارة الدولية وفقاً للمبادئ الثلاث، وأيضا ومن السياسات الأمريكية ضعف أو إضعاف آلية فض المنازعات للمنظمة، وتعطيل الولايات المتحدة لتعيين قضاة في الجهاز الاستئنافي بمنظمة التجارة العالمية WTO يُضعف قدرة الدول الإفريقية على حل نزاعاتها التجارية، خاصة مع تصاعد الحمائية العالمية، وفي حال وجود خلاف تتقدم الدولة المتضررة بشكوى بعد استنفاذ الحلول الودية التشاورية، ويحق لها تعويضها أو ممارسة إجراءات انتقامية ضد الدولة الخاسرة في التحكيم. إلّا أن يوجد تراجع محدود بالقيود التعريفية، الرسوم والتعريفات الجمركية بين أمريكا والصين والتي قد تصل إلى ٥٧٪ وصولاً ٤٧٪ مقابل فك حظر تصدير المعادن النادرة الصينية، حسب اللقاء الذي عُقد في ٣٠ أكتوبر الجاري على هامش قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ قمة G2 ترامب وشي في كوريا الجنوبية ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٥ والاتفاق على تعليق القيود التعريفية الجمركية على الموانئ.

المحور الثاني: الآثار المباشرة على الاقتصادات الإفريقية

١- تراجع الصادرات الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية:

تشير البيانات أنّ صادرات إفريقيا إلى الولايات المتحدة انخفضت بنسبة ١٢٪ بين ٢٠١٨ و٢٠٢٢، نتيجة القيود التعريفية "الرسوم الجمركية" والإجراءات غير الجمركية[١١]، فعلى سبيل المثال خسرت كينيا ٣٠٪ من صادراتها الزراعية إلى الولايات المتحدة بسبب اشتراطات جديدة تتعلق بمعايير الصحة النباتية[١٢] وقد ساهمت تلك السياسات في تقليص قدرة المنتجات الإفريقية على المنافسة داخل السوق الأمريكي، خاصة في القطاعات الحساسة كالقهوة والشاي والزهور. كما أنّ إجراءات الفحص المشدد وتأخير الإفراج الجمركي أضعفت تدفق الصادرات، ممّا أثّر سلباً على سلاسل القيمة الزراعية في دول المنشأ، هذا التراجع يعكس اتجاهاً مقلقاً، خصوصاً مع تركّز الصادرات الإفريقية في سلع خام ذات قيمة مضافة منخفضة، وهو ما يضعف العائدات

[١١] المرجع السابق ذكره

[١٢] أثر الكوارث علي الزراعة والأمن الغذائي منظمة الأغذية والزراعة - الأمم المتحدة ٢٠٢٣ ص ٥١.

الخارجية ويزيد هشاشة الاقتصاد الإفريقية أمام الصدمات التجارية العالمية، مما يزيد من ضعف الاقتصاد الإفريقي وهذا هدف جلي للسياسات الأمريكية.

بالإشـــارة إلى قائمة القيود التعريفية والرســـوم الجمركية الجديدة وردود الأفعال، أعلن الرئيس الأمريكي ترامب عن فرض رسوم جمركية أساسية بنسبة ١٠٪ على جميع الواردات إلى الولايات المتحدة من جميع الدول، ورســـومًا أعلى على الدول التي تتمتع بفائض تجاري مع الولايات المتحدة، على أن يتم البدء برسـوم بنسـبة ١٠٪ في ٥ أبريل، وتبدأ الرسـوم الأعلى في ٩ أبريل ٢٠٢٥.

شكل (١)

مقدار الزيادة في القيود التعريفية الجمركية في أعلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

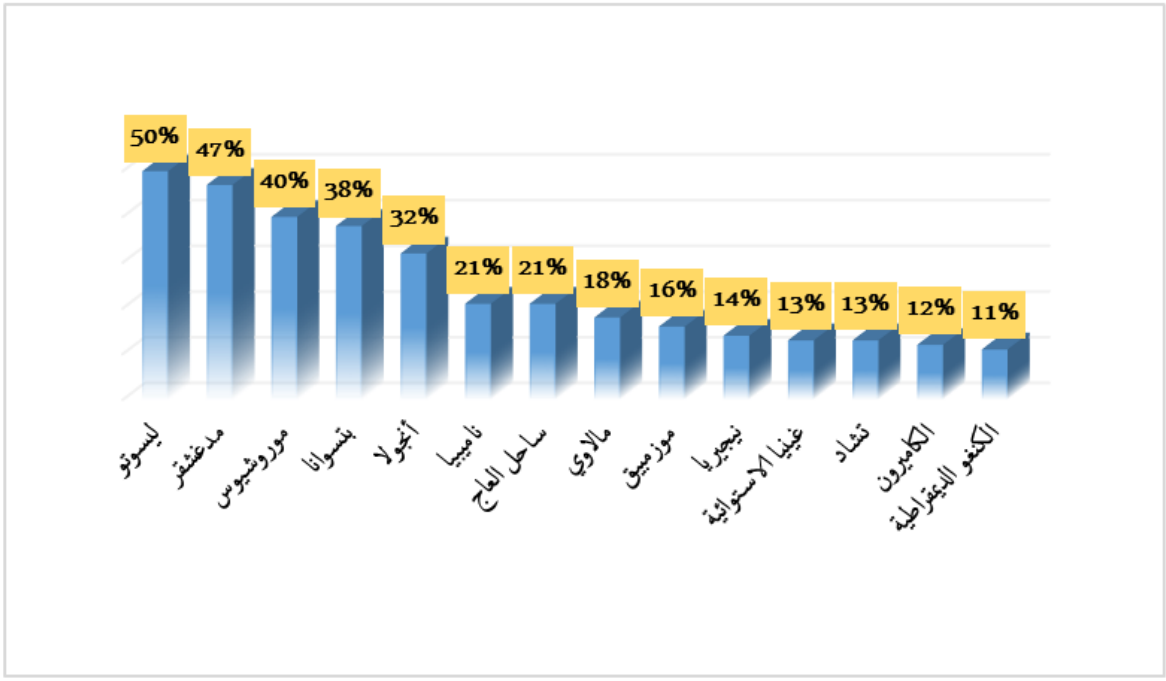

Wycliffe Muia & Damian Zane, how jeans and diamonds pushed Lesotho to the top of Trump's tariffs list,.at: https://www.bbc.com/news/articles/c8dgmyzqr6do

وفقًا للشكل أعلاه فُرضت على ليسوتو رسوم جمركية بنسبة ٥٠٪ على صادراتها الأمريكية، وهي الأعلى في القارة. والثانية عالميًّا بعد الصين.

تشمل الدول الإفريقية الأخرى التي فُرِضَ عليها رسوم جمركية إضافية: ٤٧٪ لمدغشقر، و٤٠٪ لموريشـــيوس، و٣٧٪ لبوتســـوانا، و٣٠٪ لجنوب إفريقيا، و١٤٪ لنيجيريا. وكانت كينيا، وغانا، وإثيوبيا، وتنزانيا، وأوغندا، والسنغال، وليبيريا من بين الدول التي ستخضع صادراتها إلى الولايات المتحدة للرسوم الجمركية الأساسية البالغة ١٠٪، من بين ٢٢ دولة. ولا تعاني أمريكا من عجز تجاري مع هذه الدول.

وتُصـــنّف جنوب إفريقيا بين "أســـوأ المخالفين"، هذا وقد تزايد التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا منذ بداية رئاسة ترامب في يناير الماضي ٢٠٢٥.

وقد تباينت ردود فعل الدول، بين راغب في عقد اتفاقيات شـــراكة جديدة مع الولايات المتحدة كجنوب إفريقيا (ثاني أكبر شريك تجاري بعد الصين)؛ حيث تضاف الرسوم الجديدة إلى الرسوم الجمركية البالغة ٢٥٪ المفروضـــة على جميع المركبات وقطع غيار الســـيارات المســـتوردة إلى الولايات المتحدة. وقد هاجم ترامب مرارًا سياسة إصلاح الأراضي، وهو ما يُشكِّل تهديدًا خاصًّا لجنوب إفريقيا، التي تُصدِّر ما يزيد عن ملياري دولار سنويًّا من المركبات وقطع غيار السيارات إلى الولايات المتحدة. وتشـــمل الصـــادرات الرئيســـية الأخرى لجنوب إفريقيا الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، والحديد والصلب، والآلات ومنتجات الألومنيوم، والحمضيات.

بينما وجدت كينيا أنّ التعريفات البالغة ١٠٪ التي تواجهها قد تمنحها ميزة تنافســـية في قطاع المنســـوجات على منافســـيها الآســـيويين الأكثر تضـــررًا. وتواجه مدغشـــقر (ثلاثة أرباع الســـكان يعيشون في فقر) نقصًا في الغذاء، بسبب الجفاف[١٣].

٢-إضطرابات سلاسل التوريد العالمية:

لقد أدّت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين إلى إعادة هيكلة سلاسل التوريد، ممّا قلل من مشاركة الدول الإفريقية كموردين وسيطة. وتراجعت مساهمة إفريقيا في سلاسل التوريد العالمية من ٢.١٪ عام ٢٠١٥ إلى ١.٧٪ عام ٢٠٢٢ ، قد تُلحق عودة ترامب للتعريفات

[13] African Future & Innovation Program, Auda-Nepad African union Development Agency available at: https://futures.issafrica.org/blog/2025/The-US-China-trade-war-and-Africas-manufacturing-crossroads

الجمركية ضررًا بالغًا بالصين، لكن مسار أفريقيا الهش نحو التصنيع قد يكون الأكثر تضررًا. إن الحرب التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين والتي اتسمت مؤخرًا برسوم جمركية أمريكية شاملة على الواردات الصينية لها آثار عالمية تمتد إلى ما هو أبعد من واشنطن وبكين. وبينما تميل العناوين الرئيسية إلى التركيز على التنافس الجيوسياسي والحمائية في عهد ترامب، فقد قوّض الصراع التجاري آفاق التنمية الصناعية في أفريقيا بشكلٍ كبير [١٤].

٣-تدهور الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

وفقًا لتقرير الأونكتاد أدى تصاعد التوترات التجارية إلى تراجع الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا بنسبة ١٨٪ بين ٢٠١٩ و٢٠٢٣، ، مع تحول الشركات متعددة الجنسيات إلى أسواق أقل مخاطرة [١٥] ومتوقع الزيادة في ظل الحرب التجارية الاقتصادية بين أمريكا والصين. وقد انعكس ذلك سلباً على مشاريع البنية التحتية والتحول الصناعي، التي تعتمد على التمويل الأجنبي المباشر. كما تضررت قطاعات استراتيجية مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الزراعية، والتي كانت تجذب اهتمام المستثمرين الأمريكيين. وزاد هذا التراجع من اعتماد العديد من الدول الإفريقية على شركاء تجاريين بديلين مثل الصين والهند لتعويض النقص في الاستثمارات الغربية.

٤- تأثيرات على القطاعات الحيوية:

إن تلك السياسات كان لها تأثيرات على القطاعات الحيوية وهي كالتالي:

- **قطاع الزراعة:** تعاني دول إفريقية مثل إثيوبيا وأوغندا من خسائر بسبب قيود الوصول إلى السوق الأمريكية[١٦]، كما أدّت هذه القيود إلى انخفاض أسعار المحاصيل النقدية مثل البن والزهور الموجهة للتصدير، مما انعكس سلبًا على الدخل الريفي. كما ساهمت

[١٤] مجدي محمد محمود، "قراءة تحليلية في التداعيات المحتملة لرفع الرسوم الجمركية الأمريكية علي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء" مجدي محمد محمود، "قراءة تحليلية في التداعيات المحتملة لرفع الرسوم الجمركية الأمريكية علي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء"**مجلة قراءات أفريقية** (السعودية : ، العدد ١٠ ، أبريل ٢٠٢٥م) ص ١٢.

[15]UNCTAD Economic Development in Africa Report 2022, Op.cit. p ٢٢
available at: htttps://unctad.org/publication/economic-development-africa-report-2022

[١٦] الإتحاد الأفريقي المرجع سبق ذكره. ص ٣

المعايير الصـــارمة في تعطيل اتفاقيات التوريد طويلة الأجل. وتواجه الدول الزراعية الإفريقية تحديات في تكييف منتجاتها مع المواصـــفات الفنية الأمريكية دون دعم تقني كافٍ.

- **قطاع التعدين:** فرضـــت الولايات المتحدة قيودًا على واردات المعادن من جمهورية الكونغو الديمقراطية بحجة انتهاكات حقوق العمال، وترتّب على هذه القيود انخفاض في عوائد صـــادرات الكوبالت والنحاس، مما أثّر على ميزان المدفوعات في الكونغو. كما تراجعت الاســـتثمارات الأجنبية في قطاع التعدين نتيجة ارتفاع المخاطر الســـياســـية المرتبطة بالامتثال، وبرزت تحديات في مراقبة سلاسل التوريد للمعادن المستخرجة.
- **قطاع المنسـوجات:** تؤثر الحرب التجارية الاقتصـادية الأمريكية ورفع القيود التعريفية الجمركية التي وصلت لدولة إفريقية مثل ليسوتو ٥٠٪ حيث خسرت في السنوات السابقة ليســوتو ٢٠ ألف وظيفة بســبب انخفاض الطلب الأمريكي، وفقدان الوظائف المرتبطة خاصـة تحت اتفاقية أجوا قانون النمو والفرص AGOA وحسب هذا القانون الذي يوفر مزايا جمركية وفرص تصديرية للدول الإفريقية في السوق الأمريكي بدون رسوم جمركية، إلّا أنّ إلغاء الاتفاقيات والانســحاب منها كســيســاســة الرئيس الأمريكي تعرّض الدول الأفريقية المســتفيدة إلى أضــرار بالغة، وأهم الدول الإفريقية منخفضــة الدخل بجانب ليسوتو التي تصدر الملابس هي موريشيوس ومدغشقر [١٧] وأيضا ساهم هذا الانخفاض في تقليص الناتج المحلي الإجمالي بنســبة ملحوظة، كما تفاقمت الأعباء الاجتماعية نتيجة تسريح العمالة النسائية واسعة النطاق، باستثناء بعض الدول الرئيسية.

لا تُعدّ الولايات المتحدة سـوق تصـدير مهم لمعظم الدول الإفريقية؛ حيث اسـتوردت الولايات المتحدة سلعًا بقيمة ٣٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٤م من إفريقيا "وهو ما يُعادل تقريبًا ما تستورده من المكسيك أو كندا فيما يزيد قليلًا عن شهر. وتستورد الولايات المتحدة في غضون ٢٤ ساعة من أيٍّ منهما (أكثر من مليار دولار يوميًا) أكثر مما تستورده سنويًا من حوالي ٤٠ دولة إفريقية، والاســتثناءات البارزة من حيث الحجم هي جنوب إفريقيا (٣٧٪) ونيجيريا (١٤٪)، وهما يُمثلان حوالي نصـف كل ما تسـتورده الولايات المتحدة من القارة، ولكن بالنسـبة لدول مثل ليسـوتو فإن

[١٧] الاتحاد الدولي للنقابات العمالية (٢٠٢٣). "خسائر الوظائف في افريقيا". متاح على رابط ITUC (https://ituc-csi.org).

تأثير الرسوم هائل؛ حيث تُشكّل صادرات الدنيم والماس أكثر من عُشر الناتج المحلي للبلاد. وتُعدّ صناعة النسيج أكبر مُشغّل خاص في ليسوتو، ومن صادراتها الرئيسية، وقد ازدهر هذا القطاع بعد إقرار قانون النمو والفرص في إفريقيا عام ٢٠٠٠م. وتضم البلاد ١١ مصنعًا توظف ١٢ ألف عامل. ويُصدّر ٧٠٪ من إنتاجها إلى الولايات المتحدة، ولكن ففي عام ٢٠٢٤م، صدّرت الولايات المتحدة بضائع بقيمة ٢.٨ مليون دولار فقط إلى ليسوتو، استوردت منها بضائع بقيمة ٢٣٧.٣ مليون دولار، معظمها من الماس والمنسوجات.

كما يُعدّ اقتصاد ليسوتو الصغير الذي يبلغ ٢.٢ مليار دولار أحد قصص نجاح قانون النمو والفرص. فقد بنى قاعدة تصنيع صغيرة لتصدير المنسوجات من علامات تجارية شهيرة مثل جينز رانجلر وليفي إلى معدات غولف ترامب.

وتعد الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري لها بعد جنوب إفريقيا. ويمكن أن تُقلّل التكاليف الإضافية التي ستُفرضها القيود التعريفية الجمركية على المشترين الأمريكيين من الطلب، وبالتالي يكون لها تأثير كبير على اقتصاد ليسوتو.

وستتأثر دول أخرى من كبار مُصدّري المنسوجات في إفريقيا، مثل مدغشقر (٤٧٪) وكينيا (١٠٪)، سلبًا أيضًا. وبما أنّ جنوب إفريقيا تُجري تجارةً أكبر مع الولايات المتحدة، وتُصدِّر السيارات والسلع الزراعية وغيرها، فإنها ستكون الأكثر تضررًا. وستُعفَى الدول الإفريقية التي تُعدّ الطاقة أو بعض المعادن الأساسية صادراتها الرئيسية من القيود التعريفية الجمركية.

وفي عام ٢٠٢٢م، كانت نيجيريا ثاني أكبر وجهة للصادرات الأمريكية في إفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث صدّرت بضائع بقيمة ٦.٢٩ مليار دولار إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٣م، بينما استوردت بضائع بقيمة ٣ مليارات دولار، مما ترك الولايات المتحدة بعجز تجاري قدره ٣.٢٩ مليار دولار[١٨].

[١٨] مجدي محمد محمود، مرجع سبق ذكره.ص ٥

والشكل التالي يبين واردات الولايات المتحدة إلى بلدان إفريقيا عام ٢٠٢٤م.

شكل رقم (٢)

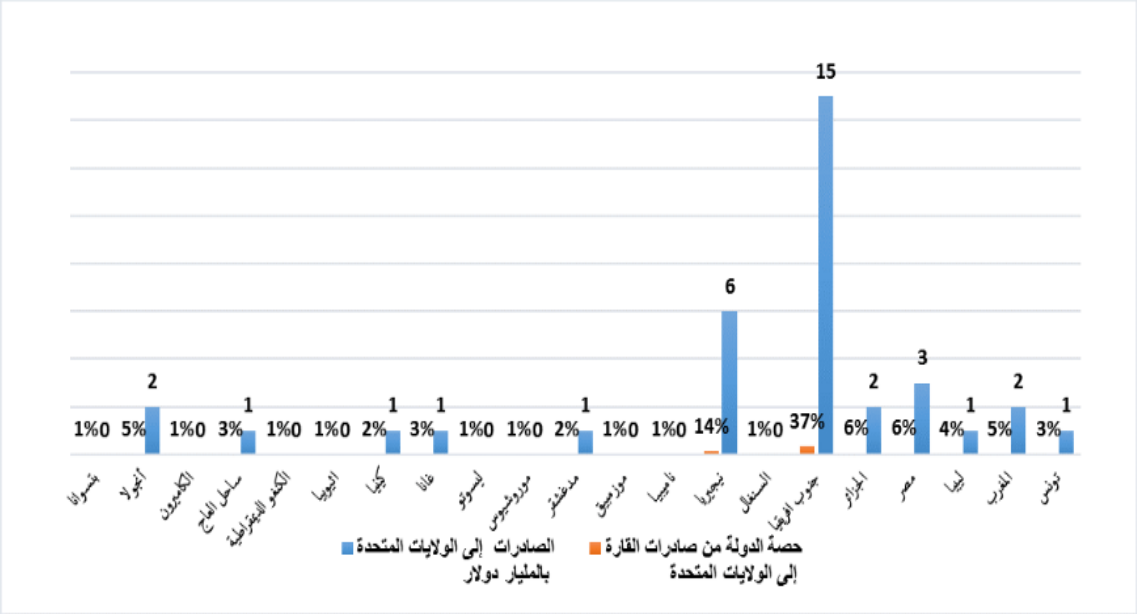

RenCapAfrica, The African Continent is (relatively) immune to Trump's tariffs,2 apr, 2025.at: https://www.cnbcafrica.com/2025/the-african-continent-is-relatively-immune-to-trumps-tariffs/

تُظهر البيانات من الشكل السابق أنّ الولايات المتحدة ليست سوقًا رئيسية لمعظم الدول الإفريقية، إذ بلغت وارداتها من القارة عام ٢٠٢٤ نحو ٣٩ مليار دولار فقط، وهو ما يعادل ما تستورده من المكسيك أو كندا في شهر واحد. وتشكل كلًا من جنوب إفريقيا (٣٧٪) ونيجيريا (١٤٪) نحو نصف تلك الواردات. أمّا ليسوتو فتُعد من أكثر الدول تأثرًا بالرسوم الجديدة، إذ تمثل صادرات المنسوجات والماس أكثر من ١٠٪ من ناتجها المحلي، وتوجّه ٧٠٪ من إنتاجها للولايات المتحدة. يعتمد اقتصادها الصغير البالغ ٢.٢ مليار دولار على صناعة النسيج التي ازدهرت بفضل قانون النمو والفرص الإفريقي. كما ستتضرر دول أخرى مثل مدغشقر وكينيا، بينما تُعفى الدول المصدّرة للطاقة والمعادن مثل نيجيريا وأنغولا من القيود التعريفية "ومنها الرسوم و التعريفات الجمركية الجديدة. [١٩]

[١٩] المرجع السابق ، ص ٦.

شكل رقم (٣)

صادرات بلدان إفريقيا إلى الولايات المتحدة عام ٢٠٢٣م كنسبة من إجمالي الصادرات

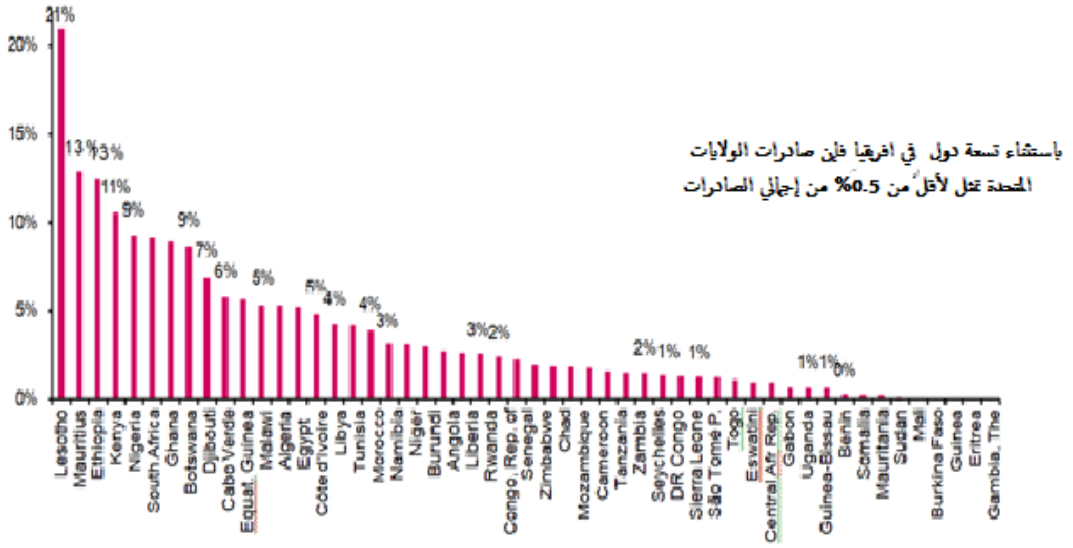

RenCapAfrica, The African Continent is (relatively) immune to Trump's tariffs,2 apr, 2025.at: https://www.cnbcafrica.com/2025/the-african-continent-is-relatively-immune-to-trumps-tariffs/

شكل (٤) صادرات بلدان إفريقيا إلى الولايات المتحدة كنسبة من الناتج المحلي

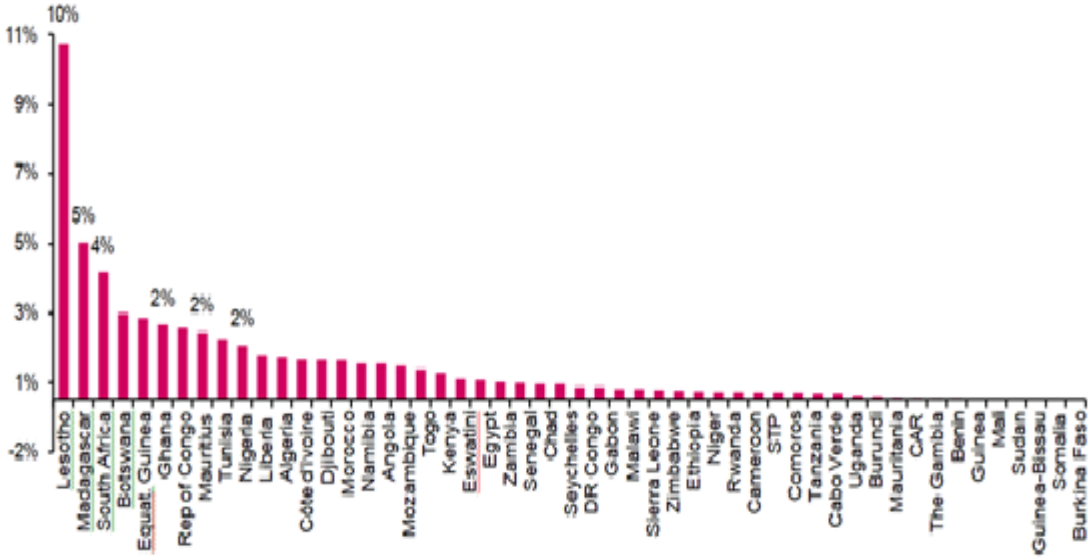

RenCapAfrica, The African Continent is (relatively) immune to Trump's tariffs,2 apr, 2025.at: https://www.cnbcafrica.com/2025/the-african-continent-is-relatively-immune-to-trumps-tariffs/

وفقاً لتقرير رينيسانس كابيتال إفريقيا بعنوان القارة الإفريقية محصنة نسبيًّا من رسوم الرئيس ترامب الجمركية، إلّا أنّ الدول الإفريقية قد تكون أقل تأثرًا بهذه الرسوم نظرًا لتنوع شبكاتها

وشركائها التجاريين. ومع ذلك تواجه نيجيريا أزمة غلاء معيشة حادة، فيما تسجّل جنوب إفريقيا واحدًا من أعلى معدلات البطالة عالميًا، حيث يعاني ستة من كل عشرة أشخاص من البطالة. وتشير التقديرات إلى أن فرض رسوم بنسبة ٢٥٪ قد يخفض نمو جنوب إفريقيا بين ٠.٢ و٠.٣ نقطة مئوية. أمّا في حال تطبيق رسوم بنسبة ١٠٪، فمن المتوقع تراجع الصادرات الإفريقية إلى الولايات المتحدة بنحو ٥٪. قد يؤدي ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٠.٥٪ في ليسوتو و٠.٢٪ في جنوب إفريقيا، بينما سيكون الأثر على نيجيريا أقل (٠.١٪) نظرًا لإمكانية توجيه صادراتها النفطية إلى أسواق أخرى، وهو ما يتضح من الشكل التالي: [٢٠]

شكل رقم (٥) الدول الأكثر تضررًا من التعريفات الأمريكية حسب قرار ترامب ونسبة صادراتها إلى الولايات المتحدة الامريكية:

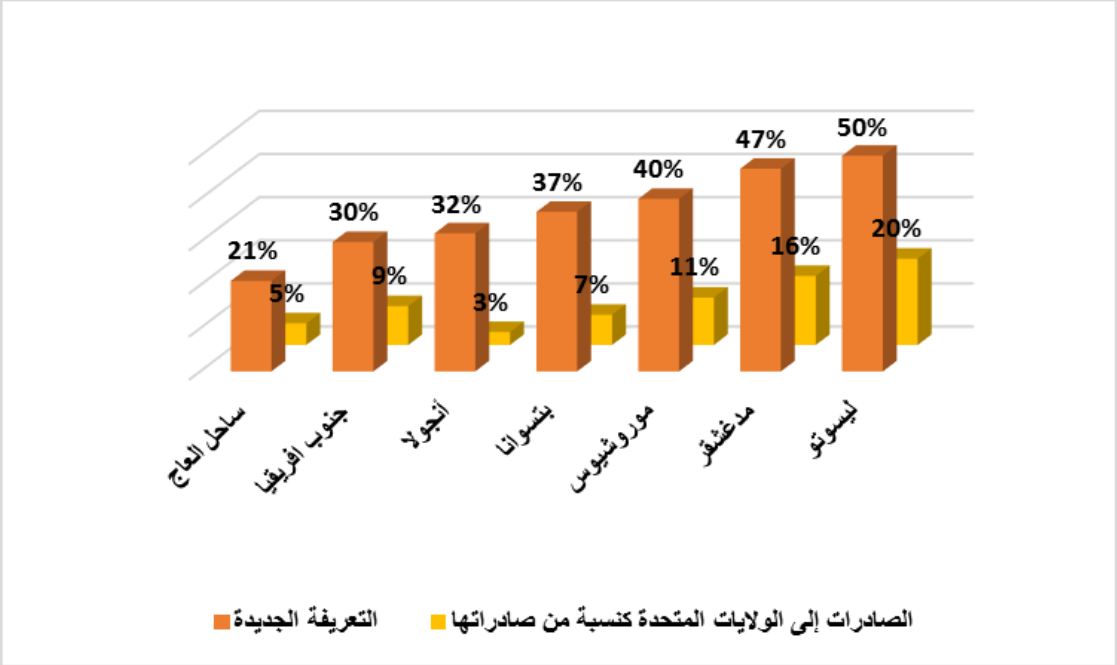

Anne Soy, Trump's tariffs could be death knell for US-Africa trade pact.at: https://www.bbc.com/news/articles/cqx4w1yj1vdo

[٢٠] مجدي محمد محمود، مرجع سبق ذكره.ص ٩.

توقف قانون الفرص والنمو (أجوا) [21]

أثار نظام القيود التعريفية مثل الرســـوم الجمركية الجديد الذي أعلنه الرئيس الأمريكي ترامب اضـــطرابًا واســـعًا في النظام المالي العالمي، لما يحمله من تهديدات لإعادة تشـــكيل العلاقات التجارية وتشويه الأسواق وإبطاء النمو الاقتصادي. ويُعد تأثيره على الدول الفقيرة خصوصًا ٣٢ دولة إفريقية منخفضـــة الدخل من أكثر الجوانب إثارة للقلق، إذ كانت هذه الدول تتمتع بنفاذ حر إلى الأســـواق الأمريكية منذ عام ٢٠٠٠ بموجب قانون النمو والفرص الإفريقي AGOA يوفر القانون إعفاءات جمركية لما يقارب ٧٠٠٠ منتج من دول إفريقيا جنوب الصحراء، رغم أنّ العديد منها يواجه أزمات ديون حادة، مثل غانا وزامبيا ومالاوي. في عام ٢٠٢٣ بلغت واردات الولايات المتحدة من دول AGOA نحو ٩.٧ مليارات دولار، تركزت في النفط الخام والملابس والمنتجات الزراعية. ورغم أن الصـــادرات غير النفطية إلى أمريكا ارتفعت بنســـبة ٢٤١٪ بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٢٢، فإن الصـــادرات النفطية انخفضـــت بنســـبة ٥٠٪. ومع فرض تعريفات جديدة تتراوح بين ١٠٪ و٦٠٪، من المتوقع أن تتضرر بعض الدول بشدة خصوصًا تلك التي تعتمد على صادرات الملابس. أما الدول المصـــدّرة للطاقة، مثل أنغولا ونيجيريا وغانا، فستتأثر بدرجة أقل نظرًا لإعفاء منتجات النفط والغاز من الرسوم الجديدة. وهو ما يتضح من الجدول التالي: جدول رقم(١)

الدولة	معدل التعريفة الجمركية (%)	حجم السوق الأمريكي للصادرات مقارنة بإجمالي الواردات	الصادرات الرئيسية
أنغولا	42	غير مهم	النفط (معفى)
بوتسوانا	47	غير مهم	الألماس
بنين	20	غير مهم	كُسب فول الصويا / المكسرات
الرأس الأخضر (كابو فيردي)	20	غير مهم	الأسماك والرخويات
تشاد	23	مهم جدًا	النفط (معفى)
جزر القمر	10	مهم	الفانيليا / القرنفل
جيبوتي	20	غير مهم	شاحنات النقل

[21] https://www.cgdev.org/blog/new-us-tariff-regime-another-blow-africa

جمهورية الكونغو الديمقراطية	21	غير مهم	النفط / النحاس (النفط معفى، والنحاس قد يكون معفى)
إسواتيني	20	غير مهم	المعادن / الأحجار الكريمة (قد تُعفى المعادن؛ التفاصيل لم تُحدد بعد)
غامبيا	20	غير مهم	الأسماك / الرخويات
غانا	20	مهم	النفط / الكاكاو (النفط معفى)
غينيا بيساو	20	غير مهم	جوز الهند، الجوز البرازيلي، الكاجو
كوت ديفوار (ساحل العاج)	31	مهم	الكاكاو
كينيا	20	مهم	اللقاحات / الملابس (الأدوية معفاة)
ليسوتو	60	مهم جدًا	الملابس
ليبيريا	20	مهم جدًا	المطاط، الألماس، زيت النخيل
موريتانيا	20	غير مهم	آلات الحفر، أنابيب الحديد
موريشيوس	50	مهم جدًا	الملابس
مدغشقر	57	مهم جدًا	الملابس
مالاوي	27	مهم	التبغ / الشاي / السكر
موزمبيق	26	غير مهم	الأحجار الكريمة / التيتانيوم
ناميبيا	10	غير مهم	اللؤلؤ / الأحجار الكريمة
نيجيريا	24	مهم	النفط الخام / الغاز (معفى)
جمهورية الكونغو	20	غير مهم	النفط / النحاس / الأخشاب (النفط معفى؛ النحاس معفى)
رواندا*	20	غير مهم	القهوة
السنغال	20	غير مهم	الأسماك المُصنّعة
سيراليون	20	غير مهم	زيت النخيل
جنوب أفريقيا	31	مهم جدًا	الأحجار الكريمة / المعادن / وسائل النقل
تنزانيا	20	غير مهم	الأحجار الكريمة / الملابس
توغو	20	غير مهم	فول الصويا / الشعر الصناعي
زامبيا	27	غير مهم	الأحجار الكريمة / النحاس (النحاس معفى)

https://www.cgdev.org/blog/new-us-tariff-regime-another-blow-africa

تشـــير قائمة ترامب المتنامية من الدول الافريقية المســـتهدفة بالقيود التعريفية،الرســـوم الجمركية كالتالي:

جدول رقم (٢)

Country	Reciprocal Tariff, Adjusted
Algeria	30%
Angola	32%
Bangladesh	37%
Bosnia and Herzegovina	35%
Botswana	37%
Brunei	24%
Cambodia	49%
Cameroon	11%
Chad	13%
China	34%
Côte d`Ivoire	21%
Democratic Republic of the Congo	11%
Equatorial Guinea	13%
European Union	20%
Falkland Islands	41%
Fiji	32%
Guyana	38%
India	26%
Indonesia	32%

المصدر: البيت الأبيض حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2025/04/Annex-I.pdf

ويتضح من الجدول السابق من بين الدول الإفريقية الأخرى التي تلقت رسائل تعريفة جمركية يوم الأربعاء ٩ يوليو ٢٠٢٥، الجزائر، وليبيا، وجنوب أفريقيا، حيث وصلت القيود التعريفية كالرسوم الجمركية إلى ٣٠٪ على البضائع التي تشحنها إلى الولايات المتحدة. وتدخل القيود التعريفية مثل الرسوم الجمركية الجديدة حيز التنفيذ في الأول من أغسطس ٢٠٢٥.

وكانت التعريفات التي أعلن ترامب فرضها على البضائع الواردة من ليبيا أقل من تلك التي أعلن عنها في أوائل أبريل. وكانت القيود التعريفية على البضائع الواردة من الجزائر مساوية (٣٠٪) لمستويات أبريل ٢٠٢٥.

المحور الثالث: تداعيات الحرب التجارية على التكامل الأفريقي:

تلك الحرب التجاريه لها تاثير على التكامل الإفريقي هي كالتالي:

١-تحديات أمام منطقة التجارة الحرة القارية (AFCFTA)

تهدف AFCFTA التي دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٢١، أن منطقة التجارة الحرة الإفريقية تعد نتاج التعاون والتقارب الإفريقي بين الدول بعضها البعض؛ بهدف تحقيق التقدم للقارة الأفريقية وازدهارها، وتجنب بعضًا من المشاكل التي طرأت مؤخرًا بين الدول الأفريقية، وهذا من خلال زيادة التعاون والتبادل الاقتصادي بينهم، وقد تم توقيع اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تحت عنوان "اتفاق التكتلات القارية في إفريقيا"، حيث كان عدد الدول الموقعة عليه ٤٤ دولة إفريقية، وقد كان ذلك في قمة الاتحاد الإفريقي التي عقدت في روندا في مارس ٢٠١٨م؛ لأن جميع الدول الأفريقية وقَّعت – باستثناء إريتريا – على الاتفاقية الإطارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إلّا أنه قد أطلقت منطقة التجارة الحرة القارية في اليوم الأول من عام ٢٠٢١م، بعد تأجيل قد استمر لعدة أشهر نظرًا لتفشي فيروس كورونا؛ حيث تهدف الدول الأفريقية من خلال تلك المنطقة لإقامة تكتل اقتصادي قد يبلغ حجمه ٣.٤ تريليون دولار، ويجمع ما يقرب من ١.٣ مليار شخص، لتصبح أكبر منطقة للتجارة الحرة منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز التكامل الإفريقي [٢٢]. لكن الحرب التجارية الأمريكية تُضعف هذه الجهود عبر السياسيات التالية:

- تقليص الاستثمارات في البنية التحتية التجارية.

[٢٢] سالي محمد فريد، أداء منطقة التجارة الحرة ومنطقة التجارة القارية في أفريقيا، التقرير الاستراتيجي الأفريقي خطة التنمية في أفريقيا ٢٠٣٦م، الإصدار الثاني عشر، (القاهرة: كلية الدراسات الأفريقية العليا، ٢٠١٨-٢٠١٩م).ص ١٧.

- تكريس التبعية للأسواق الخارجية بدلًا من التكامل الداخلي.

بالرغم من التحديات العدة التي تواجها منطقة التجارة الحرة القارية فنجاح عملية التكامل الإقليمي بين الاقتصاد الإفريقي يرتكز بشكلٍ أساسي على الحد من القيود غير التعريفية في السلع والخدمات وتقريب وجهات النظر الإفريقية فيما يتعلق بقواعد المنشأ من خلال التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والذي يعد ضروريًا لتحقيق المنطقة القارية، فضلًا عن القيام بتيسير إجراءات التجارة؛ وذلك لتحفيز التجارة البينية الأفريقية، فعند إحراز تقدم على مستوى تخفيض تكاليف التجارة وبالإضافة إلى القضاء على الحواجز الجمركية على البضائع داخل إفريقيا، فقد يؤدي ذلك إلى تزايد حصة التجارة البينية أكثر من الضعف بحلول ٢٠٢٢م، وأيضًا زيادة نسبة المنتجات الصناعية؛ إذ أن إجراءات تيسير التجارة قد تؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية والتصنيع في إفريقيا، وذلك نظرًا لتوفيرها المدخلات الوسيطة بطريقة سريعة وبتكلفة أقل، مما يؤدي ذلك إلى إنتاج سلع ذات جودة مرتفعة، وتزايد نسبة استحواذ السلع الصناعية على حجم التجارة البينية الإفريقية بنحو ٧٠٪، بينما على صعيد آخر فعند إنشاء منطقة تجارة حرة إقليمية فيتوقع أن يسهم ذلك في زيادة حجم التجارة البينية بما يوازي ٢٣.٦ مليار دولار؛ أي: بنسبة تقدر بنحو ٣٥.٧٪ عام ٢٠٢٢م، إلا أن إرجاء إطلاقها بسبب جائحة كورونا وتعنت بعد الدول بزيادة التدابير الصحية لإعاقة حركة التجارة، لكن في حالة إنشاء منطقة تجارة حرة قارية فسوف يرتفع حجم التجارة البينية بنحو ٣٤.٦ مليار دولار؛ أي نسبة ٥٢.٣٪ عام ٢٠٢٢م، بالإضافة إلى انخفاض صادرات إفريقيا إلى باقي دول العالم بمعدل يقدر بنحو ٩.٤ مليار دولار [٢٣] إلّا أنّ الصراعات المسلحة والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية تؤخر فرص المنطقة.

وتستدعى الحرب التجارية إلى المضي قدمًا في منطقة التجارة الحرّة القارية الإفريقية وهو يتضح بزيادة إيجابية ملحوظة في معظم المؤشرات الاقتصادية بإفريقيا، وذلك في حالة تطبيق منطقة التجارة القارية والتحرر الكلي، إلّا أنه وبالرغم من الخسائر التي قد تتكبدها الدول الإفريقية

[٢٣] سالي محمد فريد، "تقييم فرص إنشاء منطقة التجارة القارية في أفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، (مصر: مؤسسة الأهرام، المجلد ٥٤، العدد ٢١٥، يناير ٢٠١٩ م)، ص١٥٧.

من جرّاء تطبيق ذلك، إلّا أنها سوف تنحصر في ارتفاع خسائر الإيرادات الجمركية الناتجة عن التجارة البينية الإفريقية، بالإضافة إلى ارتفاع في نسبة التغير في الإيرادات الجمركية؛ لذا ففي المجمل العام سوف تكون المكاسب المحققة من جرّاء تطبيق المنطقة القارية تفوق كثيرًا ما قد تتكبده من خسائر محتملة [٢٤].

٢- تأثير العقوبات على التكتلات الإقليمية:

لقد تأثرت التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا سلبًا بالعقوبات المرتبطة بالسياسات الأمريكية، وتحديداً كالحرب التجارية الاقتصادية الأمريكية وزيادة القيود التعريفة للدول الأفريقية ومنذ أن بدأت منذ أشهر عدة وتفاقمت بحلول أبريل الماضي، إذ تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي لبعض الأعضاء، وعرقلة حركة التجارة البينية نتيجة اضطرابات في سلاسل الإمداد والتمويل الدولي، كما تساهم هذه العقوبات في تعزيز التبعية للأسواق الخارجية وفي ضوء ما سبق يأتي دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتعزيز دعم السوق الإفريقية المشتركة كسوق إفريقي واحد.

٣- إضعاف القدرة التفاوضية الجماعية:

وفقًا لتقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لعام ٢٠٢٤ تقلصت قدرة الدول الأفريقية على التفاوض مع الشركاء الدوليين بسبب الضغوط الأمريكية لاتّباع سياسات تجارية ثنائية. بالرغم من أنّ البلدان الإفريقية تُعد شديدة التنوع، وتحديداً منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، إذ تتألف من بلدان منخفضة الدخل، وبلدان في الشريحتين العليا والدنيا من البلدان متوسطة الدخل، وبلدان مرتفعة الدخل، وتعاني ٢٢ منها أوضاع الهشاشة أو الصراع. وتضم إفريقيا أيضًا ١٣ دولة صغيرة تتسم بقلة عدد السكان ومحدودية رأس المال البشري وعدم إطلالتها على بحار. وتمتلك القارة الإفريقية أكبر منطقة تجارة حرة في العالم وسوقاً تضم ١.٢ مليار شخص، وهي بذلك تتمتع بالقدرة على استحداث مسار جديد تماماً للتنمية وتسخّر إمكانيات مواردها وشعوبها. غير أنّ هذه المنطقة

[٢٤] جيهان عبد السلام عباس، "منطق ة التجارة الحرة الأفريقية بين الفرص والتحديات"، آفاق إفريقية، (مصر: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٤٩، السنة ١٩، ٢٠٢٠م)، ص٩٥.

تواجه العديد من التحديات الإنمائية؛ ويجب تعزيز القدرة التنافســـية والموقف التفاوضـــي تجاه الأسواق الخارجية [٢٥].

٤-فرص التكيف الاستيراتيجي:

وعلى الرغم من التحديات تُظهر بعض الدول الإفريقية مرونة عبر تنويع الأسـواق وتوجه جنوب أفريقيا نحو آسـيا وأوروبا وتعزيز التصـنيع المحلي والمبادرات مثل "صـنع في نيجيريا." ومبادرة صنع في إفريقيا والاستفادة من الدعم الدول وبرامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز التجارة البينية.

المحور الرابع: مصـــفوفة SWOT Analysis لأثر الحرب التجارية الأمريكية على بلدان إفريقيا جنوب الصحراء:

تواجه الدول الإفريقية العديد من التحديات الاقتصادية، ومن أهمها الحرب التجارية الأمريكية وفرض قيود جمركية على الدول الإفريقية وخاصة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وهذه التحديات مفروضة عليها بفعل التغيرات العديدة في النظام العالمي وعدم التزام الولايات المتحدة بقواعد منظمة التجارة العالمية، ومن التحديات الهامة التي تحدث في بيئتها الداخلية والخارجية، مما ساهم أكثر فأكثر من ضرورة التحليل والاستنتاج لتحديد كلٍ من نقاط (القوة – الضعف – الفرص – التهديدات) الخاصة بأثر الحرب التجارية الأمريكية تجاه البلدان الأفريقية، وذلك لتسليط الضوء على نقاط القوة التي تتمتع بها الدول الإفريقية لمواجهة التحديات ولتحقيق أقصى استفادة ممكنة، والوقوف على الفرص المتاحة لاغتنامها، وتفادي زيادة القيود التعريفية الأمريكية والسعي إلى تحقيق أهداف التكامل الإفريقي المرجوة، من خلال تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية التي تهدف لإزالة القيود التعريفية والجمركية بين الدول الإفريقية، بالإضافة إلى تحديد نقاط الضعف والتهديدات والتعرف عليها للتصدي لها أو الحد من تأثيراتها السلبية.

لذا قد يستلزم ذلك تحليل كافة العوامل المحيطة بالحرب التجارية الأمريكية وزيادة القيود التعريفية على بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وتشخيص نقاط القوة والفرص المتاحة لها بهدف الاستفادة منها، ونقاط ضعفها ومعوقاتها التي تقف حجر عثرة في سبيل نجاحها؛ وذلك للتكيف معها أو تجنبها.

[25] https://www.albankaldawli.org/ar/region/afr/overview

وتسمى العوامل الداخلية التي تؤثر على سلاسل القيمة بنقاط القوة والضعف، في حين تسمى العوامل الخارجية بالفرص والتهديدات، وعند القيام بمثل هذا التحليل مستهدفًا للبيئة الداخلية والخارجية يطلق عليه اسم تحليل SWOT Analysis وهو يمكن تعريفه بأنه: "عملية يقوم بها فريق عمل لتحديد جوانب القوة والضعف في البيئة الداخلية للمنظمة، والفرص والتهديدات في البيئة الخارجية التي تؤثر على الفاعلية المحتملة لها، مما يسهم في تطوير الاستراتيجيات، وتنمية جوانب القوة والفرص المتاحة، والتغلب على جوانب الضعف والتهديدات[٢٦].

حيث تتمثل كل من نقاط (القوة – الضعف – الفرص – التهديدات) كما يلي[٢٧]:

نقاط القوة: نقاط قوة أي منظمة هي عبارة عن: مصادرها وقدراتها المتوافرة، والتي يمكن استخدامها لإيجاد ميزات تنافسية، أو هي المزايا والإمكانيات التي تتمتع بها المنظمة مقارنة بما يتمتع به المنافسون.

نقاط الضعف: هي نقاط ضعف تواجهها المنظمة تؤثر جديًا في فعالية أدائها، ويجب القضاء على نقاط الضعف بقدر الإمكان.

الفرص: تمثل الوضع الأساسي المرغوب فيه لبيئة المنظمة، أو العوامل الإيجابية أو المساعدة المتوفرة في بيئة المنظمة، والتي يجب أن يستغلها صاحب المشروع، والتي تجعل من فكرة المشروع فكرة قابلة للتحقيق عمليًا، إلّا أنها غالبًا ما تكون خارج سيطرة صاحب المشروع، وهي

---

[٢٦] زكريا محمد زكريا هيبة، محمود على أحمد السيد، "التحليل البيئي باستخدام نموذج سوات (SOWT) في التعليم مفهومه وآليات تطبيقه"، **مجلة العلوم التربوية** (السعودية: جامعة الملك سعود، العدد٤، ج١، أكتوبر ٢٠١٦م) ص١٢٤.

[٢٧] فادية جغوبي، "دور التحليل الاستراتيجي SOWT في تحسين أداء المنظمة دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة"، **رسالة ماجستير** (الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٦م) ص٢٢-٢٣.

تختلف عن نقاط القوة من جهة أنّ هذه الأخيرة هي عوامل إيجابية داخلية، أما الأولى فهي عوامل إيجابية خارجية.

التهديدات: هي الوضع الغير مرغوب فيه لبيئة المنظمة، أو العوائق التي تجعل المنظمة غير قادرة على الوصول إلى أهدافها وتؤثر في أدائها بشكل مباشر.

نتائج تحليل (SOWT) لأثر الحرب التجارية الأمريكية على بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

جدول رقم (٣)

نقاط القوة Strengths	نقاط الضعف Weaknesses
تعزيز التكامل الإقليمي عبر اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) مما يخفف من أثر الحرب التجارية الأمريكية. [٢٩]	ضعف البنية التحتية اللوجستية والقدرات الإنتاجية مما يحد من استفادة الدول الإفريقية من التحولات التجارية العالمية. [٢٨]
التنوع النسبي في صادرات بعض الدول مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا مما قلل الاعتماد على الولايات المتحدة. [٣١]	ارتفاع الاعتماد على تصدير المواد الخام دون قيمة مضافة مما زاد هشاشة الميزان التجاري. [٣٠]
تحسن الأطر المؤسسية الإقليمية وتنامي سياسات الحماية الاقتصادية المشتركة. [٣٣]	محدودية التنسيق بين السياسات الوطنية والإقليمية لمواجهة تداعيات الحرب التجارية. [٣٢]

[٢٨] الأمم المتحدة، "تقرير التنمية الاقتصادية في إفريقيا" (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٢٣) ص ٤٢.

[٢٩] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، "تقرير الأداء التجاري الإفريقي" (أديس أبابا: الأمم المتحدة ،٢٠٢٤) ص ٥٧.

[٣٠] الأمم المتحدة، "تقرير التنمية الاقتصادية في إفريقيا" (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٢٣) ص ٤٢.

[٣١] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "African Trade Profile" (جنيف: UNCTAD،٢٠٢٢) ص ٥١.

[٣٢] الاتحاد الأفريقي تقرير "التكامل الاقتصادي الإفريقي"(أديس أبابا: الاتحاد الإفريقي،٢٠٢٣) ص ٣٣.

[٣٣] الأمم المتحدة " تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا" مرجع سبق ذكره ص ٣٣.

الفرص Opportunities	التهديدات Threats
الاستفادة من برامج التمويل الإفريقية لدعم سلاسل القيمة المضافة.	زيادة تقلبات الأسعار العالمية للسلع الأساسية وتأثيرها على الاقتصادات الإفريقية الهشة. [٣٤]
تعزيز الشراكات التجارية مع الصين والهند والاتحاد الأوروبي كبدائل للأسواق الأمريكية. [٣٦]	تزايد الديون التجارية نتيجة اضطراب الميزان التجاري وانخفاض الصادرات. [٣٥]
تحسن البنية التحتية التجارية في بعض بلدان إفريقيا جنوب الصحراء مما عزز القدرة التنافسية الإقليمية. [٣٨]	الاعتماد الكبير على صادرات المواد الخام مما يجعل الاقتصادات عرضة للصدمات الخارجية. [٣٧]
زيادة تكامل الأسواق الإفريقية بفضل اتفاقية التجارة الحرة القارية. [٤٠]	ضعف القدرات التصنيعية وقلة التنوع في قاعدة الصادرات. [٣٩]
إستمرار دعم المؤسسات الدولية لتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية.	هشاشة النظم اللوجستية وارتفاع تكاليف النقل عبر الحدود. [٤١]

يتضح من الجدول أعلاه أنّ الاقتصادات الإفريقية تمتلك عددًا من نقاط القوة التي تعزز من قدرتها على الصمود في مواجهة الاضطرابات التجارية العالمية، أبرزها وفرة الموارد الطبيعية بالقارة وتنوع

---

[34] United Nations Conference on Trade and Development, "Trade and Development Report Growth, Debt, and Climate – Navigating Global Shocks (Geneva: UN, 2023) P,54.

[٣٥] الاتحاد الإفريقي "تقرير العلاقات الاقتصادية الإفريقية الدولية" (أديس أبابا: الاتحاد الإفريقي،٢٠٢٣) ص ٥٢.

[٣٦] الأونكتاد" تقرير الدين العالمي في إفريقيا" (جنيف: الأمم المتحدة، ٢٠٢٣) ص ٢٧.

[37] World Trade Organization, "World Trade Report: Re-globalization for a secure, inclusive And sustainable future, (Geneva: WTO,2023) P.14

[38] United Nations Economic Commission for Africa, "Trade and Development Report (Addis Ababa ECA,2024) p. 45

[39] African Union, African Union Commission "Annual Report on Africa's Industrialization and Economic Diversification' (Addis Ababa::AUC,2023) P.22.

[40] United Nations Economic Commission for Africa**, op.cit.**,P18.

[41] UNCTAD**, op.cit.**,P67.

شبكاتها التجارية رغم محدوديتها، مما يتيح مرونة نسبية في إعادة توجيه الصادرات نحو أسواق بديلة خارج نطاق التأثر المباشر بالحرب التجارية. كما تُعد الأسواق الإقليمية الناشئة داخل القارة فرصة لدعم التجارة البينية وتخفيف الاعتماد على الشركاء التقليديين. [٤٢]

وتشير الدراسة أنّ العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء تعاني من نقاط ضعف، مثل ضعف القدرات التصنيعية والاعتماد الكبير على تصدير المواد الخام الذي يشكل النسبة الأكبر من هيكل الصادرات الإفريقية، وهو ما يجعلها عرضة للتقلبات في الطلب والأسعار العالمية، ويحدّ من قدرتها على خلق قيمة مضافة حقيقية داخل سلاسل الإنتاج. كما يُعزى هذا الضعف إلى قصور في البنية التحتية الإنتاجية واللوجستية وغياب التنويع في القاعدة التصديرية. [٤٣]

تُتيح الحرب التجارية الأمريكية فرصة محدودة أمام إفريقيا جنوب الصحراء لإعادة هيكلة نمطها التجاري، من خلال تعميق التكامل الإفريقي الداخلي وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية لتقليل الاعتماد على الأسواق الأمريكية المتقلبة، لا سيما في ظل تفاقم النزعات الحمائية. كما تمثل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) أداة استراتيجية لامتصاص آثار الاضطرابات العالمية وتحويلها إلى محفّز لتوسيع التجارة البينية وتوطين الصناعات التحويلية. [٤٤]

غير أنّ التحديات تظل حاضرة، إذ تؤدي التعريفات الجمركية الأمريكية الجديدة إلى تراجع تنافسية الصادرات الإفريقية غير النفطية، ولا سيما في قطاعات النسيج والزراعة، مما ينعكس سلبًا على ميزان التجارة الإفريقي ويُعمّق هشاشة الاقتصاد المعتمد على المواد الخام. كما أن تقلبات أسعار

---

42 United Nations Economic Commission for Africa, “Economic Report on Africa Accelerating Industrialization and Regional Value Chain Development” (Addis Ababa: ECA, 2024) P,54.

43 African Union, African Union Commission “Annual Report on Africa’s Industrialization and Economic Diversification (Addis Ababa: AU 2023) P,22.

44 United Nations Conference on Trade and Development, “Economic Development in Africa Report: Rethinking Industrial Policy for Inclusive Growth” (Geneva: UNCTAD, 2024) pp. 37–39

السلع الأساسية تُضاعف من مخاطر الانكشاف التجاري، في ظل غياب التنويع الإنتاجي وضعف القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية. [٤٥]

خاتمة:

تشكل الحرب التجارية التي تقودها الولايات المتحدة عبر السياسات الحمائية والأحادية تهديدًا مباشرًا للأداء التجاري للدول الإفريقية، حيث تفاقم من هشاشة اقتصاداتها وتضعف قدرتها على التفاعل العادل ضمن النظام التجاري العالمي. تُظهر التحليلات أنّ هذه السياسات تتنافى مع مبادئ منظمة التجارة العالمية وخاصة مبدأ عدم التمييز والتسوية العادلة للنزاعات، مما يضع الدول الإفريقية في موقف صعب بين الالتزام بالقواعد الدولية ومواجهة الممارسات الأحادية للقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة.

بعد أكثر من ربع قرن على تأسيس منظمة التجارة العالمية وتطبيق اتفاقية الزراعة، يظهر أن تحرير التجارة العالمية لم يكن متكافئًا، بل أصبح أداة لاستعمار اقتصادي جديد ترسّخ هيمنة القوى الكبرى على الموارد الإفريقية خاصة في الجنوب. استخدمت الدول المتقدمة أدوات الضغط المالي مثل الدين والمعونة لإخضاع الدول النامية وتهميشها في مسارات التفاوض. كما تم تحرير الأسواق النامية لصالح صادرات الشمال دون معاملة بالمثل، مما أدى إلى اختلالات تجارية وهيكلية. ويبدو أنّ الرهان الحقيقي لتحقيق نهضة إفريقية يكمن في تكتلات إقليمية مستقلة، وليس في الاعتماد على نظام متعدد الأطراف لا يخدم المصالح الإفريقية.

في ضوء هذه التحديات، تبدو الحاجة ملحة إلى تفعيل مسارات تكاملية أكثر استقلالًا، عبر تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وضرورة إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية، وتعزيز الشراكات جنوب–جنوب، وتنمية القدرات التفاوضية الجماعية. وبهدف تخفيف آثار السياسات الخارجية المتقلبة، يتعين على الدول الإفريقية تعزيز التضامن الإقليمي لمواجهة الضغوط الخارجية، والاستثمار في البنية التحتية الإنتاجية لتحسين القدرة التنافسية، والدفاع عن نظام تجاري متعدد الأطراف عبر التحالفات الدولية.

---

45 World Trade Organization, “World Trade Report: Re-globalization for a Secure, Inclusive and Sustainable Future (Geneva: WTO,2023) pp. 13–15.

النتائج:

1-كشفت الدراسة أنّ بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الأكثر اندماجًا في التجارة الأمريكية مثل (ليسوتو ومدغشقر وغانا) تأثرت سلبًا بفعل ارتفاع القيود التعريفية الجمركية على المنسوجات والمنتجات الزراعية.

2-أدت الحرب التجارية الأمريكية-الصينية إلى إعادة توجيه تدفقات السلع في الأسواق العالمية، مما تسبب في انخفاض الطلب الأمريكي على الصادرات الإفريقية بنسبة تتراوح بين 8% و.12%

3-أظهرت النتائج أنّ هيكل الصادرات في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ما زال يعتمد على السلع الأولية النفط، النحاس، الكاكاو، مما فاقم الهشاشة أمام الصدمات التجارية.

4- تبيّن أنّ البلدان ذات الشراكات التجارية المتنوعة مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا وكينيا أظهرت قدرة أعلى على التكيّف مقارنة بالدول الأصغر اقتصاديًا.

5- أوضحت البيانات أن الرسوم الأمريكية حدّت من مكاسب برنامج AGOA الذي كان يمنح إعفاءات جمركية لصادرات إفريقيا جنوب الصحراء.

6- أكدت الدراسة أن ضعف التنسيق التجاري الإقليمي داخل إفريقيا جنوب الصحراء ساهم في تضخيم أثر الصدمات الخارجية الناجمة عن الحرب التجارية الأمريكية.

التوصيات:

1- ينبغي على دول إفريقيا جنوب الصحراء تنويع صادراتها الصناعية والزراعية وتقليل الاعتماد على المواد الخام لمواجهة تقلبات السوق الأمريكية.

2- تعزيز التكامل الإقليمي عبر اتفاقية AfCFTA لتوسيع السوق الإفريقية الداخلية كبديل استراتيجي عن الأسواق المتقلبة.

3- تطوير سياسات وطنية لحماية الصناعات الناشئة في البلدان الأكثر هشاشة من تداعيات القيود التعريفية الجمركية الأمريكية.

4- توسيع التعاون مع الأسواق الآسيوية واللاتينية لتقليل الاعتماد المفرط على الولايات المتحدة.

5- إنشاء منصة تجارية إفريقية موحدة لتبادل المعلومات حول التحولات في سياسات التجارة الأمريكية وتأثيرها على المنطقة.

6- دعم برامج الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لإفريقيا لتعزيز القدرات التفاوضية لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء داخل منظمة التجارة العالمية.

وتُبرز هذه النتائج موقع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بين نقاط قوة كامنة في التنوع الإقليمي، وضعف هيكلي في قاعدة الإنتاج، ما يستدعي توظيف الفرص الإقليمية لمواجهة التهديدات التجارية الناشئة ضمن مصفوفة التحليل الرباعي.(SWOT)

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

بحوث منشورة:

١- فادية جغوبي، "دور التحليل الاستراتيجيSOWT في تحسين أداء المنظمة دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة"، **رسالة ماجستير**(الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٦م).

مقالات ودوريات

٢- جيهان عبد السلام عباس، "منطقة التجارة الحرة الأفريقية بين الفرص والتحديات"، **مجلة آفاق إفريقية**، (مصر: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٤٩،ص ٩٥، السنة ٢٠٢٠م).

٣- زكريا محمد زكريا هيبة، محمود على أحمد السيد، "التحليل البيئي باستخدام نموذج سوات (SOWT) في التعليم مفهومه وآليات تطبيقه"، **مجلة العلوم التربوية** (السعودية: جامعة الملك سعود، العدد٤، ج١، أكتوبر ٢٠١٦م).

٤- سماح المرسى، أثر تطبيق اتفاقات الجات على أداء القطاع الزراعي في إفريقيا، **مجلة متابعات أفريقية** (السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد ١٣ مايو ٢٠٢٢م).

٥- سالي محمد فريد، "تقييم فرص إنشاء منطقة التجارة القارية في أفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، (مصر: مؤسسة الأهرام، المجلد ٥٤، العدد ٢١٥، يناير ٢٠١٩ م).

٦- سالي محمد فريد، أداء منطقة التجارة الحرة ومنطقة التجارة القارية في أفريقيا، التقرير الاستراتيجي الأفريقي خطة التنمية في أفريقيا ٢٠٣٦م، الإصدار الثاني عشر، (القاهرة: كلية الدراسات الأفريقية العليا، ٢٠١٨-٢٠١٩م).

٧- مجدي محمد محمود، "قراءة تحليلية في التداعيات المحتملة لرفع الرسوم الجمركية الأمريكية علي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء" مجدي محمد محمود، "قراءة تحليلية في التداعيات المحتملة لرفع الرسوم الجمركية الأمريكية علي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء"**مجلة قراءات أفريقية**، (السعودية: العدد ١٠ ، أبريل ٢٠٢٥م).

منظمات وهيئات:

٨-الاتحاد الأفريقي تقييم أداءAfCFTA منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الاتحاد الإفريقي٢٠٢٣

تقارير:

٩- الأمم المتحدة، "تقرير التنمية الاقتصادية في إفريقيا" (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٢٣).

١٠- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، "تقرير الأداء التجاري الإفريقي" (أديس أبابا: الأمم المتحدة ،٢٠٢٤).

١١- الأمم المتحدة، "تقرير التنمية الاقتصادية في إفريقيا" (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٢٣).

١٢- الاتحاد الأفريقي تقرير "التكامل الاقتصادي الإفريقي"(أديس أبابا: الاتحاد الإفريقي،٢٠٢٣).

١٣- الاتحاد الإفريقي "تقرير العلاقات الاقتصادية الإفريقية الدولية" (أديس أبابا: الاتحاد الإفريقي،٢٠٢٣).

١٤- الأونكتاد" تقرير الدين العالمي في إفريقيا" (جنيف: الأمم المتحدة، ٢٠٢٣).

١٥- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "African Trade Profile"(جنيف: UNCTAD،٢٠٢٢).

مراجع باللغة الإنجليزية:

Reports:

16- African Union, African Union Commission **"Annual Report on Africa's Industrialization and Economic Diversification'** (Addis Ababa::AUC,2023).

17-Trade and Development Report: Power, Platforms and the Free Trade Delusion, Available at: https://unctad.org/publication/trade-and-development-report-2018

18- UNCTAD Economic Development in Africa Report 2022: **Rethinking the Foundations of Export Diversification in Africa** ,(Geneva, Switzerland, United Nations Conference on Trade and Development, 2022), P22
available at:
htttps://unctad.org/publication/economic-development-africa-report-2022

19-UNCTAD Trade and Development Report: Power, Platforms and the Free Trade Delusion, Available at: https://unctad.org/publication/trade-and-development-report-2018

20-United Nations Economic Commission for Africa" **Regional Integration Report"** (Addis Ababa, Ethiopia, United Nations Economic Commission for Africa, 2024).

21- United Nations Conference on Trade and Development, "**Trade and Development Report** Growth, Debt, and Climate – Navigating Global Shocks (Geneva: UN, 2023).

22- United Nations Economic Commission for Africa, **"Trade and Development Report** (Addis Ababa ECA,2024).

23-United Nations Economic Commission for Africa, "**Economic Report on Africa Accelerating Industrialization and Regional Value Chain Development**" (Addis Ababa: ECA, 2024).

24- United Nations Conference on Trade and Development, "**Economic Development in Africa Report: Rethinking Industrial Policy for Inclusive Growth"** (Geneva: UNCTAD, 2024).

25-WTO Market Access for Products and Tariff Escalation in Africa 2019

25- World Trade Organization, "**World Trade Report: Re-globalization for a secure, inclusive And sustainable future,** (Geneva: WTO,2023).

Internet Resource:

26-African Future & Innovation Program, Auda-Nepad African union Development Agency available at: https://futures.issafrica.org/blog/2025/The-US-China-trade-war-and-Africas-manufacturing-crossroads

27-WTO, Trade Policy Review: ((Geneva, Switzerland, World Trade Organization) available2021) at: https://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/tp509_e.htm.

28-White House United State Of America: https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2025/04/Annex-I.pdf

٢٩- الاتحاد الدولي للنقابات العمالية (٢٠٢٣). "خسـائر الوظائف في افريقيا". متاح على رابط ITUC (https://ituc-csi.org).